مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة
اسم الكاتب: أ.م.د. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7054
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 17:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة

أ.م.د هيفاء احمد محمد(*)
Heifaa marzoq@yahoo.com

الملخص

يتناول البحث وجود الاسلاميين في تونس، وبصورة اكثر تحديدا حركة النهضة، دورهم السياسي سواء عندما كانوا في المعارضة في حقبتي الرئيسين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي وما تعرضوا خلالها من قمع وتهميش واسباب هذا القمع والتهميش، كما تناول موقف هذه الحركة من الثورة ومن الديمقراطية ودور النهضويين السياسي في حقبة ما بعد ثورة التغيير التي منحت لهم الفرصة في ممارسة دور سياسي مهم حين شكلوا حكومة ائتلافية في تحليل لدورهم السياسي خلال الحقبتين ومدى نجاح تجربتهم السياسية.

المقدمة:

لقد عرف الاسلاميون في اغلب الدول العربية، دور المعارضة السياسية التي تعاني الاقصاء والقمع والتهميش، وفجأة بعد ثورات الربيع العربي وجدت بعض هذه القوى نفسها في السلطة، كحركة النهضة في تونس، التي استطاعت الحصول على النسبة الاكبر من مقاعد البرلمان، مما مكنها من تشكيل حكومة ائتلافية، فهل كانت على قدر المسؤولية التي حمله لها الشعب التونسي، اذ انها لم تمنح الفرصة للممارسةالسياسية من حيث الفعل الانتخابي او النشاط الشعبي قبيل الثورة، لأنها كانت في الغالب مطاردة ولم تمنح الشرعية السياسية من قبل السلطات المتعاقبة في تونس، تحاول الدراسة بحث وتحليل تجربتهم في تونس سواء كانوا في المعارضة او في السلطة

(*) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .

ومعرفة مستوى النجاح الذي وصلوا اليه، خاصة ان للحركة الاسلامية التونسية ممثلة تحديدا، بحركة النهضة، خصوصية في ظل مفاهيمها الاكثر انفتاحا على الديمقراطية وحقوق المرأة وغيرها.

المبحث الاول: الاسلاميون في حقبة المعارضة.

نشأت الحركة الاسلامية في تونس في ظل الدولة الوطنية، اعتبار من سبعينيات القرن العشرين وكانت رد فعل على توجه الدولة العلماني الذي رعاه اول رئيس للبلاد الحبيب بورقيبة، ونتيجة لكون الحركة مضادة للتوجه العام للدولة، فقد تعرضت وخلال عقود الى نوع من الاقصاء والقمع، سواء خلال عهد بورقيبة او حتى في عهد الرئيس زين العابدين بن علي. مما منعها من ممارسة دور سياسي حقيقي، رغم السماح لها ولحقب محدودة بالعمل، خلال العهدين لكنها لم تتمتع بوجود رسمي معترف به، وكانت دائما تحت سطوة القوى الامنية ، لان النظام في العهدين كان متخوفامن الشعبية التي امتلكتها، ومن نماذج اسلامية اكتسبت قوة وتاثير مثل النموذج الجزائري الذي ادخل الجزائر في حالة من العنف والعنف المضاد بين الاسلاميين والسلطة.

المطلب الاول: تأسيس الحركة

في بداية السبعينات كانت هناك حلقات تعقد في جامع الزيتون وتتركز على التوعية العقائدية، وتلخصت في توضيح مفاهيم اسلامية، تتفوق على الكثير من الافكار العلمانية المسيطرة على الشباب، ثم انشأت حلقات في جوامع اخرى بدأت تستقطب فئات الشباب من المجتمع، ثم بدأت تتأسس في تونس النواة الاولى للحركة الاسلامية وكانت ابتداء على شكل جمعية اسلامية، اقرب الى خلية منظمة او مهيكلة، بدأت لقاءاتها التنظيمية بصفة سرية في نيسان ١٩٧٢ وكان راشد الغنوشي من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين، وقد تأثر منظروها بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي، كما تأثروا بفكر سيد قطب منظر الاخوان المسلمين[١]. اقتصر نشاط الجماعة في البداية على الجانب الفكري من خلال إقامة حلقات في المساجد ومن خلال الانخراط بجمعيات المحافظة على القرآن الكريم. ثم تحولت الى حركة سياسية، وقد بدأت الحركة الاسلامية في تونس كرد فعل على مشروع الحبيب بورقيبة العلماني، الذي كان يحلم بإنشاء

[١] **محمد عبد الباقي هرماسي ، الاسلام الاحتجاجي في تونس ، من مجموعة باحثين ، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط.٥، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤، ص٢٥١– ٢٥٧.**

تونس العلمانية مقلداً النموذج الاتاتوركي في تركيا، ومن هنا نشأ الصراع بين المشروعين البورقيبي والاسلامي الذي، جاء على مستويات عدة سياسي ديني ثقافي حضاري، وهذا ما اوجد علاقة متوترة بين التيارين الديني والسياسي في تونس[1]. ومن المعروف ان تاريخ الحركة الاسلامية في تونس هو تاريخ موازٍ ومضاد للبورقيبية اذ شكلت علمانية بورقيبة خطرا على الامن الثقافي التونسي، مع دعمه للثقافة الفرانكفونيةاذ اصبحت الهوية العربية الاسلامية مطموسة، بسبب مناهج التعليم والخطط الاعلامية المستوحاة من توجيهات بورقيبة، ومحاربته لثقافة المجتمع الاسلامية ، كمنع الحجاب واعلان الافطار في رمضان وغيرها ، وهذا ما جعل الحركة الاسلامية تركز على، الجانب الفكري والتربوي والثقافي والتأكيد على إن الاسلام حضارة وان الحضارة الغربية بإفرازاتها المادية خطرة على المجتمع وتهدد الكيان التونسي بالانهيار[2]. كانت النواة الاولى المبادرة والمؤسسة للعمل الاسلامي في تونس متكونة من راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو، وصالح بن عبد الله، وصالح كركر والفاضل البلدي والهاشمي الحامدي والحبيب المكنى واحميدةالنيفر. ومن المعروف ان الحركة الاسلامية في تونس جاءت عبارة عن تمازج بين مجموعة من التوجهات الثقافية الامر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار اذ كان معترفا منذ البدء بحق التنوع وحق الاختلاف وضرورة الحوار وان يكون القرار ثمرة وفاق وليس املاءأمن شيخ الى مريد[3]. ورغم ان الحركة الاسلامية كانت امتداداً فكرياً للحركة الزيتونية او الحركة اليوسفية(*) التي تزعمها صالح بن يوسف، واصطدمت بالرئيس

---

[1] صالح زهر الدين ، الحركات والاحزاب الاسلامية وفهم الاخر ، ط.١، دار الصافي ، بيروت، ٢٠١٢، ص-٥٢٨- ٥٢٩.

[2] يحيى ابو زكريا ، الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي الى الغنوشي، على موقع ناشرين، w.w.w.nashirin.net ، ٢٠٠٣ص ٤٩.

[3] محمد عبد الباقي هرماسي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣.

(*)برزت اليوسفية كحركة تحررية أثناء الفترة الاستعمارية مشكلة رد فعل مسلح على وجود الاستعمار في تونس والمغرب العربي، واليوسفيون هم أنصار الزعيم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد. عرفت اليوسفية تأييد تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية آمنت بالكفاح المسلح. واستطاعت أن تكسب تأييد الغالبية العظمى من الشعب التونسي. واليوسفية ليست أيديولوجيا وليست نظرية في كيفية التحرر من الاستعمار، وإنما هي حركة سياسية ذات هوية مغاربية وذات عمق عربي إسلامي. لقد خاضت اليوسفية معركتين متوازيتين، الأولى ضد الدولة الاستعمارية والثانية ضد الجماعة البورقيبية أو ما يسمى بجماعة الديوان السياسي التي حسم الصراع لصالحها بفضل دعم الإدارة الاستعمارية، وما انفك الصراع أن تحول بين حزب الأمانة العامة و الدولة الناشئة التي أصبح بورقيبة رئيسها بعد وضع حد لنظام البايات وإعلان الجمهورية سنة ١٩٥٧ والتي تمكنت من تصفية المجموعات اليوسفية المعارضة بفضل الدور الذي قامت به=

بورقيبة لكنها تختلف عنها من الناحية التنظيمية ومن حيث اساليب التحرك او ادوات العمل الميداني. وكانت الحركة الاسلامية تنادي بالدولة الدينية التي تطبق فيها الحدود بحذافيرها في حين ان السلطة اختارت منذ الاستقلال نموذج الدولة العلمانية، لكنها ليست في حالة قطيعة مع الايديولوجية الاسلامية اذ استمرت الدولة بوصايتها على الشعائر الدينية. لقد كان هناك اسباب ادت لتسيس الحركة واتساع وجودها في المجتمع التونسي والاسباب[1]:

١- اشتداد الازمة الوطنية التي سببتها سياسة الباب المفتوح ، اذ كان ظهور الحركة الاسلامية رد فعل على سياسة نظام بورقيبة العلماني وتوجهه الاستبدادي وقمعه لجميع التيارات السياسية وخاصة التوجه الاسلامية في مجتمع غالبيته العظمى من المسلمين .

٢- الصدام بين الاتحاد العام للشغل والدولة عام ١٩٧٨ ، والذي عد من اقوى مؤسسات المجتمع المدني في تونس ومازال ، حتى الثورة التونسية كانون اول ٢٠١٠ وما بعدها.

٣- التأثير الذي ترتب عن الثورة الايرانية ، اذ ان نجاح النموذج الاسلامي في الوصول للسلطة في ايران، كان عاملا مهما في تشجيع الحركات الاسلامية في دول عربية واسلامية على التحرك للوصول الى السلطة رغم الاختلاف بين المذاهب .

ويرى راشد الغنوشي (زعيم الحركة ومنظرها) (ان الظاهرة الاسلامية في تونس وغداة انطلاقها كانت تخضع لتجاذبات عناصر، قد تكون متناقضة ، وهي التي أدت الى توزع الفكرة الاسلامية الى ثلاث اجنحة، فالعنصر الاول يتمثل بالتدين التقليدي التونسي ويتكون من التقليد المذهبي المالكي والعقائد الاشعرية والتربية الصوفية. والعنصر الثاني يتمثل بالتدين السلفي الوارد من المشرق، والذي يتكون من المنهجية السلفية الاصولية اي العودة الى الكتاب والسنة المطهرة ومن العودة الى سلطة النص الديني والى الفكر الاخواني القائم على شمولية الاسلام ومبدا حاكمية الله وتكفير الانظمة القائمة. العنصر الثالث يتمثل بالتدين المعتدل البعيد عن التطرف في التفسير،

="لجان اليقظةالبورقيبية وما تبعه من محاكمات صورية وعمليات إعدام وتصفية ضدعناصرها وقياداتها وعلى راسها زعيمها صالح بن يوسف.صالح ٤– زهر الدين ، مصدر سبق ذكره ، ٥٤٠.

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر راشد الغنوشي، تحليل للعناصر المكونة للظاهرة الاسلامية في تونس (حركة الاتجاه الاسلامي) ، من مجموعة باحثين ، الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص–ص ٣٠١–٣٠٢.

ويتألف من التراث العقلاني الاسلامي وذلك من خلال رد الاعتبار الى المنهج الاعتزالي والمعارضة السياسية في التاريخ الاسلامي والنقد الجذري للإخوان المسلمين واعادة الاعتبار للحركة الاصلاحية، ويرى هذا التيار اعتماد الفهم المقاصدي للإسلام بدل الفهم النصي كما يرى هذا التيار وجوب الاستفادة من التيار اليساري المعروف بقدرته التنظيمية في تنظيماته وثقافته وعلومهم الانسانية، وفي مقابل اعتماد التدين الاخواني المقياس العقيدي في تقسيم الناس الى مسلم وكافر اعتبر التدين العقلاني ذلك تهميشا للصراع الحقيقي اذ ينبغي ان يكون التقسيم على اسس سياسية اجتماعية)[1]. وهذه الاجنحة الثلاثة التي جاء ذكرها موجودة داخل الجماعة الاسلامية التي عرفت هذه الافكار والطروحات فالجماعة الاسلامية كانت تضم عناصر من مختلف المشارب الاسلامية ومختلف الرؤى السائدة في الدائرة الاسلامية.

ابتدأت الحركة الاسلامية نشاطها نشاطا ثقافيا دعوياً، الا انها تحولت الى النشاط السياسي بعد الثورة الايرانية شباط ١٩٧٩ ويعترف راشد الغنوشي ان (الثورة الايرانية قد املت عليه ان يجري مراجعات جذرية في طريقة تفعيل عمله السياسي بل انها جعلته يراجع بشكل واسع منطلقاته الفكرية وخططه ، وقد افضت المراجعات الى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، مدخل يرى أساس المواطنة في الدولة كأساس للقبول، اذاً مشروع الحركة مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية والانصهار للفئات المحرومة)[2]. لقد اتسمت توجهات الحركة الاسلامية في تونس ابتداء بالابتعاد عن عناصر الاصطدام مع السلطات التونسية ذات التوجه العلماني الا ان عوامل المواجهة سرعان ما تفاعلت وتحولت العلاقة الى الصراع .

المطلب الثاني علاقة الحركة بالنظام في ظل حكم بورقيبة :

لقي نشاط الجماعة في الأول ترحيباً ضمنياً من طرف الحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الواحد آنذاك)، الذي رأى في الحركة الإسلامية سندا في مواجهة اليسار

[1] للمزيد من التفاصيل عن التطور الفكري لحركة النهضة ينظر محمد عبد الباقي هرماسي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٨–٢٨٠.

[2] يحيى ابو زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

المهيمن وقتئذٍ على المعارضة. وفي عام ١٩٧٤ سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة. و في أب ١٩٧٩ أقيم بشكل سري المؤتمر المؤسس للجماعة الإسلامية والذي تم فيه المصادقة على قانونها الأساسي الذي أنبنى على أساسه هيكل التنظيم[١].

ثم قامت الجماعة بعقد مؤتمرها الثاني في مدينة سوسة يومي ٩ و١٠ نيسان ١٩٨١في نفس الفترة الذي عقد فيها الحزب الاشتراكي الدستوري مؤتمره الاستثنائي، الذي أعلن فيه الرئيس الحبيب بورقيبة أنه لا يرى مانعا في وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم . وقد أقر المؤتمر الثاني للحركة ضرورة اللجوء إلى العمل العلني كما أقر تغيير الاسم ليصبح "حركة الاتجاه الإسلامي. وتم الإعلان عن الحركة بصفة علنية في السادس من حزيران ١٩٨١ أثناء مؤتمر صحفي عقده الغنوشي وعبد الفتاح مورو.تقدمّت الحركة في اليوم نفسه بطلب إلى السلطات للحصول على اعتماد رسمي دون أن تتلقى أي رد من السلطات. لم تكن الجماعة الاسلامية التي ظهرت في السبعينات تنظيماً سياسياً بل تحولت عام ١٩٨١ الى حزب سياسي عندما اعلن راشد الغنوشي عن تحويل الجماعة الاسلامية الى حزب سياسي تحت اسم الاتجاه الاسلامية[٢]. وقد حاولت الحركة من خلال بيان تأسيسها ان تطمئن السلطة حول توجهاتها المستقبلية وتؤكد تبنيها للخطاب الديمقراطي السلمي ، لكن المحللين يرون أن تأكيدها على بعث الشخصية الاسلامية لتونس واعادة احياء المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية ، والالتزام بالعمل السياسي بعيدا عن اللائكية اي العلمانية هو في حد ذاته موقف اقصائي لكل من لا يعتمد التصور الشمولي للإسلام ولكل من يتبنى العلمانية ويرى احد الباحثين ان حركة الاتجاه الاسلامي تبنت خطابين سياسيين متناقضين احدهما علماني عبر عنه ابتعادها عن اطارها المرجعي، بتأكيدها القبول بالتعددية الحزبية والعمل السياسي مما اكسبها تأييد قطاعات غير تقليدية ، اما الخطاب الثاني فهو اسلامي عبر عنه ما ادعته الحركة من احتكار الرموز الحقيقية للإسلام . وقد هاجمت السلطات

---

[١] **المصدر نفسه ، ص٧٠.**

[٢] **راشد الغنوشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٧.**

هذه الطبيعة المزدوجة للحركة، كما وانعكست الازدواجية في القيادة والخطاب في اطار الحركة ادت الى حدوث انشقاقات تنظيمية بعد استحالة الوجود المشترك في تنظيم موحد.

فيما تمحور الخطاب الرسمي حول التركيز على نقاط بعينها، منها التأكيد على ان عناصر الحركة يسعون لبلوغ اهداف شخصية عن طريق التستر بالدين واستعماله وجعل المساجد منابر لبث السموم واستغلال المشاعر الدينية لبلوغ اهداف سياسية ، واتهام الحركة بممارسة العنف واظهار الاسلاميين بمظهر المحتكرين للإسلام. وردا على اتهامات السلطة اعلنت الحركة في بيان لها عام ١٩٨٣ عن رفضها استخدام العنف وانها جزء من التيارات الاسلامية ولا تدعي انها ممثلة لهذا التيار، كما ارسل الرجل الثاني في الحركة رسالة للرئيس بورقيبة اكد فيها رفض الحركة للعنف او الولاء للخارج[١]. واثر ذلك سادت حالة من الهدنة بين السلطة وحركة الاتجاه اعتبارا من عام ١٩٨٥ حين سمح لها بالعمل رغم عدم منحها الترخيص الرسمي.

لكن في خضم المواجهة مع السلطات فان قيادات الحركة منذ تأسيسها، لم تستطع الاتفاق على مبادئ موحدة تجاه النظام او تجاه المجتمع والنظر لقضاياه، وامام تطورات الواقع والمواجهة مع السلطة ومشروعها انقسمت قيادة الحركة على نفسها وظهر ما يعرف بتيار الاسلاميين التقدميين بقيادة أحميدةالنيفر (احد المؤسسين) الى جانب صلاح الدين الجورشي والذي حمل اسم (الاسلاميين التقدميين) وكلاهما كان يعارض تحول الحركة من دعوية ثقافية الى حركة سياسية، فيما حسم بقية التنظيم موقفه لصالح راشد الغنوشي الداعي لتسيس التيار الديني وجعله منظمة سياسية.وقد اضعف تيار الإسلاميين التقدميين الحركة في صراعها مع السلطة وزعزع الوضع الداخلي للحركة نظرا لما يمثله هذان القياديان من اهمية ووزن في الحركة[٢].

ولم يخل تاريخ الحركة من انشقاقات متتالية نتيجة للخلافات النظرية والفقهية بين بعض القيادات وراشد الغنوشي فضلا عن قيادة الحركة تشكو من شروخ بين اعضائها ، اختلطت فيه التناقضات النظرية مع الخلافات السياسية داخلها ، وصولا الى تبادل الاتهامات بين الاطراف كافة ، في ظل نظام يتلاعب على التناقضات الاسلامية داخل الحركة وخارجها مستفيدا من هذه

[١] صالح زهر الدين ، مصدر سبق ذكره،٥٣٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص–ص ٥٣٥– ٥٣٦.

الخلافات ليجيرها لصالحه لإضعاف الاسلاميين . ولعل النظام وجد فرصته الذهبية في اضعاف الاسلاميين عندما فتح ما سمي الملف المجموعة الامنية باعتبار ان تحولا خطيرا قد ظهر على حركة الاتجاه الاسلامي تمثل في انشاء تنظيم سري وربطه بقضية السلطة الاسلامية البديلة باعتباره الاداة السياسية لذلك وربط الاسلام بالكفاح ضد الاستبداد[1] وبسبب اكتشاف التنظيم بدأت السلطات حملة اعتقالات ضد بعض قياداته الحركيين والتنكيل بالحركة .

لكن كان من الواضح منذ البداية تخوف النظام من نشاط الاسلاميين لهذا اقدم في عام ١٩٨١ على القاء القبض على قيادات الحركة ليقدموا في شهر ايلول للمحاكمة بتهم منها الانتماء إلى جمعية غير مرخص بها، النيل من كرامة رئيس الجمهورية، نشر أنباء كاذبة، توزيع منشورات معادية[2]. لقد نشطت حركة الاتجاه في المجتمع التونسي بالضد من سياسات الرئيس بورقيبة وبدات بالسعي لجذب المجتمع بعيدا عن توجهات النظام العلماني، مما اشعر السلطة بخطر الحركة وتأثيرها على فئات واسعة من المجتمع ، في ظل تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية ، لهذا ارتأت السلطات ان قمع الحركة هو الاسلم لها.

وهذا ما حدث في الثمانينات حين شهدت تونس مجموعة من التطورات انتجت ما يعرف بثورة الخبز، وكان الشارع التونسي يغلي فيما كانت حركة الاتجاه تطالب بحقها في الوجود ضمن الخارطة السياسية التونسية وتطالب بتقويم الاعوجاج والتخلي عن سياسة التغريب . وفيما كان العقد الاجتماعي يبدو مقبولا لدى الاغلبية العريضة من الشعوب العربية في العقدين الاولين من الاستقلال، ذلك انه تم نشر التعليم على نطاق واسع وشملت الانجازات التي تم تحقيقها قطاع التصنيع والصحة والخدمات الأخرى، وبهذه المكاسب كانت طبقة جديدة وطبقة عاملة عصرية تنموان تدريجيا في ظل الدولة الوطنية، وبالرغم من كل ذلك نجمت من تلك السياسات الشعبية نتائج سيئة وغير متوقعة، بسبب النمو السكاني السريع والتمدن والبيروقراطية ومع حلول العقد الثالث من الاستقلال اصبح النظام في اكثر من دولة عربية ومنها تونس ، عاجزاً عن تدبير شؤون المجتمع والدولة بشكل فعال، فظهر للوجود تكتل البروليتارية الحضرية من المواطنين الوافدين من

[1] المصدر نفسه ، ص٥٣٨.

[2] تاريخ حركة النهضة ، ويكيبديا الموسوعة الحرة.

الارياف بدون رأسمال او مبادئ حضرية واحتشدوا في احياء فقيرة وظهر فيما بعد ان هؤلاء كانوا اكثر العناصر اشتعالا وعرضة للانقياد للنشطاء الاسلاميين ، كما ان الطبقة الوسطى تهمشت سريعاً وبرز من صفوفها الاسلاميون النشيطون الذي سيؤثرون على تكتل البروليتارية الحرة[1] لقد نما الاسلام السياسي وانتشر في العقدين الاخيرين كتعبير عن الاحتجاج ضد القمع والضيم الاجتماعي ان راديكالية الاسلام السياسي تعادل مستوى الاحساس بهذه العلل او بمستوى فهم الشباب المتعلم ، للظروف المحيطة بهم .

لقد تشكلت الحركة الاسلامية تحت مسمى الاتجاه الاسلامي فيما كان الدستور التونسي يحظر تأسيس الاحزاب على اساس ديني، وكانت الساحة التونسية حكرا على احزاب السلطة والقريبة من دوائره. وعندما بدأت تبرز قوة الحركة الاسلامية الجزائرية في بداية الثمانينات، بدات حركة الاتجاه تعرف قوتها فراحت تدعو الى تظاهرات طلابية في الثانويات والجامعات ودخلت في جدال مع السلطة[2]. وشهدت الصدامات تصاعدا في العام ١٩٨٧ مع الحكم على الغنوشي بالسجن مدى الحياة وإتهام الحكومة للحركة بالتورط في تفجيرات استهدفت مناطق ساحلية.لقد اعتمدت الجمهورية التونسية منذ تأسسها سياسة اقصاء الاسلام السياسي وتهميش الفاعل الديني ومحاولات الفصل بين الدين والسياسة، بل ان الاصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها تونس ابان استقلالها تشير صراحة الى استبعاد النموذج الاسلامي، كالغاءالمحاكم الشرعية واقرار مجلة الاحوال الشخصية والغاء الاحباس (الاوقاف) والتعليم الزيتوني[3]، ان التعامل الذي اعتمدته السلطات تجاه التيار الاسلامي في ظل حكم بورقيبة لم يكن تعاملا مع خصم سياسي بل تعاطت معه على اساس كونه تهديدا امنيا، ومن هذا المنطلق لم يسمح له في ظل حكم بورقيبة بأداء دور سياسي حقيقي، بل تم التعامل معها كمصدر للتهديد بعدم الاستقرار السياسي.

[1] يحيى ابو زكريا، مصدر سبق ذكره ، ص٧٠-٧١.

[2] سعد الدين ابراهيم الاسلام السياسي ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، من مجموعة باحثين ، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية ، مجموعة باحثين ، ط.١ ،مركز طارق بن زياد ، ، مطبعة النجاح الجديد ، الرباط ، ٢٠٠٠،ص ١٠٨.

[3] يحيى ابو زكريا، مصدر سبق ذكره، ص٨.

المطلب الثالث: علاقة الحركة بالنظام في ظل حكم زين العابدين بن علي.

وفي ظل المواجهة المفتوحة بين النظام وحركة الاتجاه تمت الاطاحة بالرئيس بورقيبة وفي تشرين الثاني ١٩٨٧ ، عبر انقلاب رئيس وزرائه زين العابدين بن علي على سلطته ، اذ اجبر الرئيس بورقيبة على التنحي وتولى بن علي منصب الرئاسة في اول تعاقب على السلطة في تونس بعيد الاستقلال. وقد بدأالرئيس زين العابدين بن علي بتغيير سياسة بورقيبة اذ اعلن اتباعه سياسة جديدة تجاه القوى السياسية تتسم بالانفتاح، مع تأكيده على مبدا الديمقراطية والتعددية السياسية .وبدورها حركة الاتجاه الاسلامي رحبت بالإطاحة ببورقيبة ثم اتجهت لتغيير اسمها الى حركة النهضة، في الغاء لصفة الاسلامية من اسمها الاول وعلى اساس انها لا تقوم على الطابع الديني بل هي حزب كبقية الاحزاب ، فيما قام نظام بن علي منذ الأشهر الأولى له بالإفراج عن أغلب أعضاء الحركة المسجونين. في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٨ كانت الحركة من اوائل الموقعين على وثيقة الميثاق الوطني التي دعي إليها الرئيس بن علي كقاعدة لتنظيم العمل السياسي في البلاد.وقد وعد بن علي في بيانه الاول ان ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي ووعد بوضع برنامج متماسك سمح لتونس بان تصبح دولة ديمقراطية دولة الحريات الاساسية والنقابية وحرية الرأي والتعبير والصحافة، وقد أيدته المعارضة ومنها المعارضة الاسلامية ، وبالفعل بدا بن علي حكمه بكثير من انفتاح على المعارضة واطلق سراح العديد من سجناء الراي من مختلف التنظيمات والانتماءات الايديولوجية، وحتى الاسلاميون الذين حملوا السلاح ضد نظام بورقيبة تم اطلاق سراحهم وتم العفو عن معظم السجناء السياسيين[١] .

وبعد ستة أشهر من إزاحة بورقيبة، خطت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي خطوات مهمة نحو نزع فتيل الأزمة، من خلال الإفراج عن معظم قيادات الاتجاه ،كما تم الدفع بما سمي بالتشريك السياسي للحركة من خلال مبادرات ثلاث، جاءت أولاها عبر دخول حركة النهضة للمجلس الأعلى للميثاق، مُمثّلة في شخص المحامي نور الدين البحيري، وجاءت الثانية عبر دخول الحركة المجلس الأعلى في بداية ١٩٨٩ مُمثّلة في الرمز الثاني للتنظيم،

[١] امال ماهر ، ملف الاسلاميين في تونس التاويل الخاطئ وخافيات الحسم ، جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٧، ٢٠٠٥/٨/٨ .

عبد الفتاح مورو، وتمت عبر المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨٩ تحت لوائح مستقلة حاصلة (حسب النتائج المعلنة) على حوالي ١٧% من الأصوات. الا ان الحركة لم تستثمرها بشكل جيد، بل عادت عليها بالوبال وأنهت عمليا ورسميا عقد الوفاق الذي كان بينها وبين السلطة من جهة، وبينها وبين العديد من القوى السياسية من جهة أخرى.إذ عدت الحركة أن الانتخابات كانت فرصة ذهبية لإبراز قوتها والتعريف بمبادئها من خلال الحملات الانتخابية، حيث وضعت كل ثقلها في الانتخابات ماديا وأدبيا وبشريا وسوّقت لخطاب استفز الحكومة التي تخوفت من سطوة الاسلاميين فعادتهم ووجهت اتهامات ضد قياداتهم وعلى راسهم الغنوشي الذي غادر البلاد الى الجزائر ومنها الى لندن[١] واستمر مقيما بالمنفى حتى سقوط النظام.

وقد عدت السلطة وبقية المجتمع المدني أن خطاب النهضة خطير، وأن التزامها بالوفاق لم يعد له أساس، من الوجود كما أن المتربصين بالحركة من داخل السلطة وجدوا في الاستحقاق الانتخابي الفرصة الملائمة لدق ناقوس الخطر ، وقد كان ترشيد الظاهرة الإسلامية بتونس مرتبطاً بجملة من العوامل الذاتية والموضوعية، منها إسراع القيادة الإسلامية بمراجعات فكرية، تحدث عنها بعض قياديي النهضة، ومنها أيضا تعميق التجربة والممارسة الديمقراطية في المجتمع من خلال الحسم الجماعي في ثوابت تضمن حماية الدولة والمجتمع من أي اهتزازات[٢].

الا ان التباطؤ في ذلك ادى الى تصاعد المواجهة بين الحكومة والحركة، والتي وصلت الى اشدها حين اصطدمت الحركة بعنف مع السلطة خاصة أثناء أزمة حرب الخليج١٩٩٠-١٩٩١. بعد ان أعلنت الحكومة إبطال مؤامرة لقلب نظام الحكم واغتيال الرئيس بن علي، والتي شنت قوات الأمن على اثرها ، حملة شديدة على أعضاء الحركة ومؤيديها وقد بلغ عدد الموقوفين ٨٠٠٠ شخص .في اب ١٩٩٢ حكمت محكمة عسكرية على ٢٥٦ قياديا وعضوا في الحركة بأحكام وصلت إلى السجن مدى الحياة. في واقع الامر ان الانفتاح الذي تم بين النظام لم يستمر طويلاً اذ تبين كذلك للإسلاميين ان العهد الجديد مناور وليس صاحب مبادئ ثابتة ، وان التغيير

---

[١] **المنجي السعيداني، قيادي في حركة النهضة ، الحكومة الجديد لا تزال تتعامل بعقلية العهد البائد، الشرق الاوسط ، العدد ١١٧٥١، ٢٠١١/١/٣٠.**

[٢] **المصدر نفسه.**

الذي حدث كان تغييرا شكليا طال الاشخاص والوجوه ولم يطل الوضع القائم اذ تمت التضحية بشخص واحد مع احتفاظ النظام بالأزمة السياسية تراوح محلها. وقد استمرت المواجهة بين النظام والاسلاميين خلال عقد التسعينيات ومطلع الالفية الجديدة حيث حاربت السلطات كل مصادر التدين في المجتمع التي رأت فيها مظاهر دخيلة على المجتمع، وحدثت مواجهات عدة بين الدولة والاسلاميين، للحد من انتشار هذه الجماعات واتساع جماهيريتها حتى ان الحكومة حظرت دخول المحجبات الى الاماكن العامة والجامعات والدوائر الحكومية[١].

وقد واصلت السلطة في السنوات التالية ملاحقتها للمنتمين للحركة وسط انتقادات واسعة من جمعيات حقوق الإنسان .وقد دعت حركة النهضةالنظام الحاكم للتوصل الى مصالحة بين الطرفين والتي تعني السعي لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين طالت محنتهم عن طريق تفاهم مع السلطات بإعطائها تطمينات كافية مما يجعلها تنظر لقضية هؤلاء نظرة انسانية بعدما فشلت طريقة المواجهة في تحقيق الاهداف ، وقد اطلق رموز من التيار الاسلامي هذه المبادرة لكسر الجمود بين الحكومة والتيار الاسلامي واذ كانت دوافع هذا الاخير معروفة، ترتبط برغبته بإنهاء ملف المعتقلين الذين طالت معاناتهم في ظل انسداد الافق، وما يقتضي ذلك من مراجعة لاستراتيجية المواجهة واستبدالها بخيار الحوار فان الطرف الاخر لم يبد استعدادا مماثلا ، خاصة انه يعتقد انه قد حقق سبقا على التيار الاسلامي ونجح في تأمين الاستقرار نافيا وجود معتقلين سياسيين معتبرا انه قد اغلق ملف حركة النهضة وانه لا سبيل للعودة الى مسالة تأسيس حزب ديني في تونس[٢] ورغم الإفراج عن أغلب عناصرها المسجونين، بقيت نشاطات الحركة محظورة بشكل كلي في تونس واقتصر نشاطها المعروف على أوروباوأمريكا الشمالية في أوساط التونسيين في الخارج حتى سقوط حكم بن علي.

في واقع الحال ما حصل مع بورقيبة حصل مع بن علي مع اختلافات شكلية فالاثنان اتهما المعارضة الدينية بالتأمر عليهما وعلى استقرار البلاد ، رغم ان بورقيبة كان اكثر صدامية ، فيما كان بن علي يسعى للتركيز على البعد العربي الاسلامي وطرحه لمسأله الهوية العربية الاسلامية

[١] منتصر حماد ،عرض كتاب الحركات الاسلامية في الوطن العربي تونس انموذجا للكاتب اعلية علاني، موقع الجزيرة نت .
[٢] رشيد خشانة ، تونس معركة الحجاب تتطور ، جريدة الحياة ، ١٥٨٩٧، ٢٠٠٦/١٠/١٣، ص٦.

للبلاد ، الا رفض السماح للإسلاميين بالعمل السياسي[1]. وقد خدم الظرف الدولي السلطة التونسية في مقاربتها الامنية للملف الاسلامي . خاصة بعد الازمة الجزائرية في تسعينيات القرن المنصرم. ورغم فشل الحركة في التأثير على استقرار النظام التونسي واستمراره ، الا ان الثورة التونسية والتي انتهت بسقوط حكم بن علي ، في كانون الثاني ٢٠١١ كانت لصالح الحركات الاسلامية التي اندفعت لممارسة نشاطها في البلاد عقب سقوط النظام مباشرة .

المبحث الثاني: موقف حزب النهضة من قضية الديمقراطية ومن مسار الثورة التونسية.

اندلعت الثورة التونسيةولم يكن للحركة الاسلامية دور متميز بها، في ظل القمع الذي تعرضت، خلال عقود ما بعد الاستقلال ، الا ان ما يميز الحركة الاسلامية التونسية موقفها المتقدم على غيرها فيما يخص الديمقراطية، ومن ثم علاقتها مع التيارات السياسية الاخرى كما ان موقفها الايجابي من الثورة كان ترجمة لموقفها من الديمقراطية

المطلب الاول: موقفها من الديمقراطية .

ربما تختلف حركة النهضة عن غيرها من الحركات الاسلامية في العالم العربي، اذ انها غالبا ما اكدت على ان الديمقراطية مبدأ اساس من مبادئها ، وموقفها منها مثبت وان اشكالية الديمقراطية والحريات كانت القضية المركزية للإسلاميين التونسيين الذين حاولوا ان يسهموا في الوصول الى موقف متكامل يتقاطع مع الفكر الليبرالي مع الاحتفاظ بتمايز الفكر الاسلامي وتاريخه المختلف، فيرى الغنوشي مثلا ان هناك فرق بين الديمقراطية كمبدأ وعقيدة وبين وسائل الديمقراطية وآلياتها كما تظهر في المؤسسات والتنظيمات .. مع العلم ان الحركة الاسلامية التونسية تميزت بالريادة في موضوع الديمقراطية اذ بدأت منذ ١٩٨٤ تعلن صراحة قبولها لكل شروط اللعبة الديمقراطية وما يترتب عليها من نتائج[2]. ومن جهة اخرى أكد الغنوشي ان الديمقراطية ليست مجرد اعلان دستوري لحقوق الانسان وانتقال السلطة الى الشعب واعتماد اسلوب الانتخاب في

[1] احمد نجيب الشابي ، ظروف المصالحة الوطنية غير ناضجة ، جريدة الحياة ، العدد ١٥٤١٤، ٢٠٠٥/٦/١٤ .
[2] امال موسى ، مصدر سبق ذكره.

قيام السلطة التنفيذية والتشريعية .. بقدر ماهي تقدير معين للإنسان وللكون وللحياة وتقدير يرسخ كرامة الانسان وحريته وينأى به عن السقوط في هاوية الاستبداد[1].

يقول الهاشمي الحامدي[*] واصفا التيار الاسلامي بانه (لم يدخل الساحة السياسية مطالباً بتطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود وتعديل قانون الاحوال الشخصية، اذ ستنهال عليه سهام الدعاية العلمانية التقليدية وانما حدد قادة الحركة الاسلامية معركتهم منذ البداية بانه معركة الحرية)[2]. ومن الجدير بالذكر فانه رغم الخلافات الحادة بين حركة الاتجاه الاسلامية واحزاب المعارضة التونسية فلم يحظ تنظيم في تونس بمساندة قوية من احزاب المعارضة، كالتي حظت بها الحركة الاسلامية حيث انها جميعا نددت بالمحاكمات التي شهدتها الحركة منذ ١٩٨١- ١٩٨٧ كما طالبت بالاعتراف القانوني بها. وكان هناك تنسيق بين الطرفين في مجمل القضايا، والغريب ان هذه القوى لم تطرح مسالة فصل الدين عن السياسة كشرط اساسي في تعاملها مع حركة الاتجاه[3]. ماعدا الحزب الشيوعي الذي كان تأييده مشروطا بضرورة الفصل ما بين الدين والسياسة.

كما وان خير ما يميز حركة النهضة، انها تبنت استراتيجية قوامها المنهج السلمي والعلني للتغيير ورفضها استخدام العنف وسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية ومنهجا للوصول الى السلطة

---

[1] صالح زهر الدين ،مصدر سبق ذكره، ص ٥٥٣.

[*] محمد بن يوسف بن علي الهاشمي الحامدي هو سياسي تونسي ورئيس تيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية وأسس تيار المحبة في ٢٢ ايار ٢٠١٣ ومؤسس وأمين عام لحزب المحافظين التقدميين الذي تتبع له العريضة الشعبية.الهاشمي الحامدي مقيم بالعاصمة البريطانية لندن ومعارض تونسي سابق كان أحد أعضاء حركة النهضة الإسلامية التونسية قبل أن يخرج منها بسبب خلافه مع زعيمها راشد الغنوشي وتحول إلى سياسي مستقل.بالإضافة لكونه سياسيًا، فهو أيضًا كاتب واعلامي تونسي من مواليد سيدي بوزيدفي تونس، وهو أحد المرشحين لمنصب الرئاسة في تونس بعد الثورة التونسية عام ٢٠١١ بصفته رئيسًا لتيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية.وكمؤسس لحزب المحافظين التقدميين الذي تتبع له العريضة الشعبية.حيث خسر بعد أن حقق تيار العريضة الشعبية الذي يترأسه المركز الثالث في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

[2] المصدر نفسه،٥٥٤ – ٥٥٥ .

[3] ابو زكريا ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.

او التمسك بها بل انها اعتمدت وسائل الضغط السلمية والخطاب المعارض المعتدل والمسؤول[1]. وانطلاقا من موقفها هذا فقد وقفت الى جانب الثورة التونسية منسقة موقفها مع القوى الاخرى.

المطلب الثاني: موقف حركة النهضة من الثورة .

تمثل الثورة التونسية سياقا رائدا، لم يسبق لأي حراك شعبي ديمقراطي ان انطلق في اي قطر قبل تفجر الوضع التونسي ، هذا السبق مع الاخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي التي تميز بها النظام التونسي تستدعي في عملية الرصد والتوصيف التركيز على منهجية صياغة الحركة الاسلامية لموقفها لاسيما وهي في حالة بداية التجربة او حالة اندلاع الربيع العربي بحيث ان موقفها لم يكن مؤطراً باي حالة اقليمية او دولية تساند الحراك الديمقراطي العربي . الجانب الثاني هو الانسداد السياسي الذي تميز به النظام السياسي والحساسية الشديدة التي يبديها من نشاط الاسلاميين الذين مارس عليهم شتى صنوف التضييق والاستئصال اما الجانب الثالث الذي ينبغي ان نأخذه بعين الاعتبار هو كون الحراك الذي انطلق في تونس انما تأطر بخلفية اجتماعية[2] ولم يأخذ في البداية طابعاً سياسياً وهذا ما جعل موقف الحركة الاسلامية يتسم بالدعم والتوجيه . واعتباراً مما تقدم فان حركة النهضة قدمت قراءة للثورة التونسية ، كما يأتي إذ اعتبرت ان الحراك الشعبي هو تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور ، وان الامر لن يقتصر على تونس وانما سيمتد الى بلدان عربية اخرى كمصر والجزائر واليمن وغيرها. وانه جاء تعبيرا عن فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الدكتاتورية عن فرض الاصلاح ، وقد اعترف الشيخ راشد الغنوشي بان ثورة سيدي بوزيد هي تعبير عن فشل النظام السياسي وفشل المعارضة السياسية في قيادة التغيير . اذ عد ان اندلاع الانتفاضة في الشارع التونسي من بنقردان الى بنزرت ضد الفساد والاستبداد ، وضد القائمين عليهما ، والمطالب بالتغيير دليل على عجز النظام ، كما اقر بعجز المعارضة عن تأطير الغضب الشعبي وبرر ذلك بحالة الدكتاتورية والانسداد السياسي التي يعرفها النظام ويقول الغنوشي (الدكتاتورية تعمل على تدمير المجتمع وتفكيكه وفي الوقت ذاته تعمل على افساد الدولة وتحويلها من جهاز خدمة الصالح العام الى جهاز قمعي رهيب. انه لا احد ناطقا باسم حزب من

[1] صالح زهر الدين ، مصدر سبق ذكره ، ٥٦١.

[2] المصدر نفسه، ص٥٧٢.

الاحزاب التونسية وانما هو المجتمع يتحرك من اعماقه مدافعا عن حقه في البقاء)[1]. وهو هنا يؤكد فشل القوى السياسية التونسية في قيادة الشارع ويعترف بعجزها امام هبة الجماهير.

وفي توصيف لحالة النظام السياسي بعد الثورة الشعبية التونسية، عّد الغنوشي ان ثورة بوزيد ادخلت نظام بن علي في حالة الموت السريري وان السؤال المركزي الذي ينبغي طرحه من سيخلفه، وتسأل عن مدى استيعاب المعارضة للحظة التاريخية وجاهزيتها لاستقبال ما اسمته عطايا الشعوب الاصلية ، هل ستكون قادرة على جمع الصفوف حول برامج اصلاحات جادة وفق مقاييس ديمقراطية لتحقيق الانتقال الديمقراطي . وفيما يخص سقف المطالب السياسية فإنها لن تتنازل عن التغيير الشامل والانتقال من حكم الفرد والعائلة الى حكم الشعب وكرامة الفرد[2] حكم المؤسسة حكم القانون حيث تحترم كل الحريات والحقوق على اساس المساواة والمواطنة وتداول السلطة عبر انتخابات تعددية دورية نزيهة ، في ظل دستور ينشئه مجلس تأسيسي منتخب ، يترجم اماني وتضحيات الشعوب وتحويل انتفاضاتها الى عمل عقلاني حكيم يقيم نظما ديمقراطية حقيقية.

وقد ترجمت حركة النهضة موقفها من الحراك الشعبي التونسي من خلال الدعوة الى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية من اجل فرض الاصلاح السياسي، وقد عبرت عن موقفها من خلال اصدار بيان مشترك مع الاحزاب السياسية والهيئات المدنية، تدين ممارسات النظام القمعي وتطالب بالكف عن اطلاق النار على المواطنين العزل ، وبشكل عام فان الحركة تنبهت الى خطورة استعادة النظام السياسي للمبادرة كما انها استبصرت بشكل مبكر بالدور الذي يمكن ان تضطلع به القوى السياسية لتحسين تموقعها السياسي وفرض الاصلاحات السياسية بل وصل تقديرها الى حد الحديث عن عناوين مرحلة الانتقال الديمقراطي[3].

---

[1] بلال التليدي ، الاسلاميون والربيع العربي الصعود والتحديات ، تدبير الحكم ، ط.١، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ٢٠١٢، ص ٢٤.

[2] المصدر نفسه، ص٢٥.

[3] المصدر نفسه، ص٢٦.

لقد بدأت الثورة التونسية بوصفها حركة اجتماعية في منطقة جغرافية محددة ثم تطورت الى ثورة شعبية كبيرة شملت البلاد كلها . وبدأت بجماعات حاشدة من الشباب العاطل عن العمل ثم امتدت الى الطبقة الوسطى ، وساهمت بالثورة في نهاية المطاف جميع شرائح المجتمع . الا ان عبارة ثورة الشباب هي الوصف الصحيح للثورة اذ كان الشباب مشعلي الثورة ودعاتها وانصارها ، وكانوا في غالبيتهم من الشباب العاطلين عن العمل رغم انهم من خلفيات اجتماعية مختلفة ، وحتى قبل وقوع الثورة انتظم الشباب في شبكات على اساس الاقامة في الحي نفسه ، او بحسب الانتماء الى المدينة الاصل بالنسبة للذين نزحوا مؤخرا الى مدينة اخرى ، وخلقت هذه الشبكات علاقات تضامن في الدفاع عن النفس وباندلاع الثورة نشطت هذه الجماعات اذ انهم كانوا اكثر حساسية لعدم المساواة الاجتماعية التي ينتهجها نظام بن علي[1] شاركوا في الثورة كما لو كانت مسالة حياة او موت لكنهم تصرفوا من دون ايديولوجية او برنامج محدد ، وشارك الشباب من المناطق البرجوازية بنشاط في الثورة . كانت شبكات التواصل الاجتماعي متنفسا للشباب وكانت وسيلة لإبقاء الاخرين على اطلاع بما يحدث ، حتى تمكنوا من الانخراط في العمل الجماعي. بعد اندلاع الثورة بأسبوعين انضم الى الثورة التونسيون على اختلاف اعمارهم وخلفياتهم الاجتماعية مخرقين حواجز الخوف ، وارادوا المشاركة في طرد بن على ومنع انصاره من تدمير الثورة وكان مستوى المشاركة عالياً في لجان حماية الثورة[2]. من الجوانب البارزة في الثورة التونسية ان عامة الشعب اكثر راديكالية من النخب حيث كان الناس يريدون الاطاحة بنظام بن علي ، فيما تريد النخب اصلاح النظام فقط كانت النخب منقسمة فبعضها مقرب من النظام واخرى منتقدة للنظام كالحزب الديمقراطي التقدمي والحزب الشيوعي (حركة التجديد) والتكتل من اجل الديمقراطية والعمل استنكرت القمع الحكومي وقبلت مقترح بن على بتشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٣ /٢٠١١/١ ، وبالكاد حضرت القوى الاسلامية نتيجة ما كانت عليه من حصار وتضييق، وكان نشاطها بين الطلبة والنقابات ، ولكنها فشلت في السيطرة على الشباب الذين كانوا القوة الرئيسة

[1] المنجي السعيدي ،اتهام الغنوشي نداء تونس تشيطن النهضة ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١٢٣٨٥، ٢٠١١/١٠/٢٥.

[2] بلال التليدي ، مصدر سبق ذكره ، ص–ص ٦٥–٦٦.

للثورة. بدا الاسلاميون في الظهور على الساحة السياسية بعد هروب بن علي وكان الافراج عن المعتقلين الموقفين بعد عفو عام وعودة المنفيين مما شجع الاسلاميين على التحرك وتزايد وجودهم وتأثيرهم ورغم ان الإسلامية ليست التوجه السياسي المقبول او المهيمن في تونس، الا ان الاسلاميين اصبحوا لاعباً مهيمناً في الساحة السياسية التونسية حيث قدم حزب النهضة نفسه بوصفه ديمقراطيا ذا توجه اصلاحي[1].

وبرأي باحثون إن ارتفاع مستوى التعليم والثقافة في المجتمع التونسي قياساً إلى دول المنطقة، ووجود طبقة سياسية ومجتمع مدني يقظ رغم ما تعرضت له قياداته من قمع في ظل نظام الرئيس بن علي، عوامل تجعل تونس تسير في اتجاه قيام توافق على حكم مدني قائم على التعددية ويدمج داخله الإسلاميين، معتبرين أن نهج سياسة إقصاء الإسلاميين سيؤدي من جديد إلى عدم استقرار في البلد وعودة إلى سياسة القمع. وتعد حركة النهضة المحظورة المكون الأساسي للإسلاميين في تونس، وكان زعيمها راشد الغنوشي قد أعلن أنه((يستعد للعودة إلى تونس من منفاه، إن حزبه ليس وراء حركة الاحتجاج الحالية وأنه بعيد جدا عن ذلك ،واضاف نحن متفقون على مجتمع يقوم على أسس ديمقراطية تتضمن احترام حقوق الإنسان وحرية المعتقد))[2]. وأعلنت الحركة أنها ستقدم طلبا للترخيص لها كحزب سياسي.

لقد اختارت النهضة الدفع بالحياة السياسية إلى الأمام، رغم تعارض هذا الرأي مع أطياف إسلامية أخرى ذات طابع سياسي في البلاد لأن النهضة – ومن منظور مفكرها الشيخ راشد الغنوشي – لا تدّعي كونها الناطق باسم الإسلام في البلاد ولا تحتكر النطق باسمه بل يعد أن الإسلام أوسع من أي حزب، ولكن من جهة أخرى يعد مشاركة الإسلاميين في الحكم شرط الاستقرار والتنمية والديمقراطية ولا ينبغي أن يتأخروا عن أداء واجبهم الديني والوطني.وبذلك سعى الإسلاميون إلى طمأنة الجميع بهذه الرسائل السياسية المباشرة ويدخلون مرحلة بناء الدولة الحديثة مع شركائهم السياسيين. ولكن الأكيد أن القواعد الناشطة والمعتدلة في الحركة لن تتوقف عن

---

[1] **المصدر نفسه، ص٦٧.**

[2] **يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيهلاريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلح والثورة، ط.١ منتدى المعارف ، بيروت ٢٠١٢، ص–ص٧٤–٧٥ .**

مرحلة الدعوة وقد فُتِحت كل الأبواب لها على مصراعيها ولربما تكون الدعوة في مرحلة بناء الدولة على واجهتين: الواجهة الأولى استعادة وحدة صف الإسلاميين بالتحاور مع التيار السلفي الذي يعتقد راشد الغنوشي أنهم أبناء الحركة الإسلامية الذين لم يجدوا التأطير الصحيح في العقدين الأخيرين لغياب أبناء الحركة عن الساحة بسبب سياسة المحاصرة والتضييق، والواجهة الثانية مزيد الدعوة إلى الإسلام وتوسيع قاعدة الحركة أكثر فأكثر.هكذا يبدو فكر الشيخ راشد الغنوشي على قدر كبير من الاعتدال والديمقراطية ما حدا ببعض المحللين كصلاح الدين الجورشي إلى دعوة قواعد الإسلاميين عموماً في تونس إلى الارتقاء إلى فكر قائدهم ومنظّرهم الشيخ راشد الغنوشي[1].

ورأى محللون ان الاسلاميين الذين يصلون الى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع في دولة عربية تلو الاخرى سيضطرون الى القيام بتسويات، لكنهم ابدوا في الوقت ذاته خشية ازاء ان يرفض هؤلاء مبدأ تداول السلطة.ويقول جان بيار فيليو استاذ العلوم السياسية في باريس ان "النجاحات الانتخابية للأحزاب الاسلامية في تونس والمغرب ومصر تدفع بالبعض الى القول ان نظاما جديدا اسلاميا انبثق عن الربيع العربي."ويضيف "لكن الخطأ الاكبر هو الوقوع في هذا الفخ. فالانتفاضة الديموقراطية اجهزت على التناوب بين الديكتاتورية والاسلمة عبر بدئها بإجراء من الانتخابات بصورة مستعجلةمن جهة، وتشكيل الحكومة عبر ائتلافات بين الفائزين من جهة اخرى. هذا الواقع السياسي الجديد فرض على الفائزين الذين استمدوا شرعيتهم من عملهم لعقود في المعارضة ،بإظهار مدى كفاءتهم واهليتهم في الحكم في وقت تنعدم لديهم الخبرة في ممارسة السلطة.ان الاحزاب الاسلامية عليها التكيف مع التعددية[2]. ويرى محللون ان "الحكم شيء والمعارضة شيء اخر، الاسلاميون مضطرون الى ان يتغيروا ويتخلوا عن اجندة الاسلام السياسي والدليل تجربة المغرب ومن ثم يجب ان يخرج الاسلاميون من دور المعارضة الى دور الحكم لكي ينجحوا ، وان اي اسلامي يصل الى الحكم لا بد وان يتعامل مع الواقع .. وُوعليهم معرفة كيف يستطيعون التعامل مع القوى الاخرى اذ انه ينقصهم الكثير من الخبرة في ادارة الدولة فهم في مرحلة اختبار لهم ومن الواضح انه مع سقوط الانظمة التي حدثت فيها انتفاضات، لم يكن هناك

[1] المصدر نفسه، ص٧٥.

[2] منصف السليمي**http://www.dw-world.de/dw/article/0,,14773426,00** .

قوى اخرى تملا الفراغ غير الاسلاميين[1]. ومن هنا كان لهم ممثلين بحركة النهضة في تونس دور مهم في الحياة السياسية بعد الثورة

المبحث الثالث: وصول الاسلاميين للسلطة والتحديات التي يواجهونها.

عرفت تونس بعد فرار الرئيس بن علي تشكيل حكومتين انتقاليتين، كانتا تهدفان لتسيير الامور حتى يتم تنظيم انتخابات تعددية لمجلس تأسيسي يضع دستور للبلاد، وهذا ما تم فعلا في الحقبة التي رأس بها الباجي قايد السبسي، الذي نظم الانتخابات التي فازت بها حركة النهضة بالنسبة الاعلى من مقاعد المجلس التأسيسي وبذلك شكلت الحكومة الاولى بعد الثورة بالائتلاف مع قوى سياسية اخرى .

المطلب الاول: انتخابات المجلس التأسيسي وتشكيل الحكومة .

بعد هروب الرئيس بن علي ، عاد راشد الغنوشي وكافة زعماء المعارضة الذين في المنفى، ونشطت القوى السياسية ،واصبح المشهد السياسي والحزبي في تونس أشدّ تعقيدا ممّا كان عليه أيام حكم بن علي، ممّا جعل تفكيكه وإعادة تركيبه أمرا صعبا أمام المشتغلين بالشأن السياسي. وهذه الصعوبة جاءت من المكاسب التي جاءت بها الثورة الديمقراطية التي شهدتها تونس لجميع مكوّنات المجتمع السياسي والمدني، شأنها في ذلك شأن شرائح المجتمع وطبقاته وقواه الاجتماعية كافة، إذ تحقّق حلمها ودون تضحيات وخسائر كبيرة غالبا ما تقدمها الثورات والحركات الاحتجاجية الكبرى في التاريخ. ومن مظاهر اتساع نطاق عمل الناشطين في المجتمع السياسي التونسي، هذا العدد الهائل من المطالب التي تقدَّم بها أصحابها لتأسيس أحزاب سياسية بلغ عددُها بعد شهر من سقوط النظام ٤٠ حزبا جديدا تُضاف إلى ١٦ حزبا ناشطة قانونيا، ويصبح المجموع بعملية حسابية بسيطة ٥٦ حزبا وحركة سياسية تشتغل مباشرة بالعمل السياسي، ناهيك عن الجمعيّات المشتغلة في الشّأن نفسه بطريقة غير مباشرة[2].

---

[1] سليم مصطفى بودبوس ، صحيفة الوسط البحرينية ، العدد ٣٤٩٦ ،– ٢٠١٢/٤/٣.

[2] مفكـــرون ومـــوقفهم مـــن دور الاســـلاميين بعـــد ثـــورات الربيـــع العربـــي،٢٠١٢/٦/٢٨ علـــى موقع http://www.assabeel.net/studies-and-essay

وقد عانت الأحزاب التي تكونت بعد هروب بن علي،على درجة عالية من الضّبابية في خياراتها السياسية والأيديولوجية، وإذا ما تمّ استثناء التيارات والأحزاب المعروفة بانتماءاتها الأيديولوجية القومية والإسلامية واليسارية، فإنّ بقية الأحزاب الناشئة لا تزال تعمل من أجل التعريف بنفسها، وأغلبها لا يزال تحت التأسيس، بما يعنيه ذلك غياب الرؤية السياسية، ناهيك عن بلورة برامج في شكل لوائح لمؤتمرات تأسيسية لم تُعقد بعد[١]. وفي هذا المناخ غير الواضح والمشوش حاولت النخبة المحيطة بالرئيس السابق إخراج البلاد من الازمة فتولى رئيس الوزراء في ظل بن علي رئاسة الحكومة المؤقتة الاولى لكن عدم القبول الشعبي بها، ادى لاستقالتها وتولى الباجي قايد السبسي رئاسة الحكومة، وقد كلفت الحكومة الانتقالية الثانية بتهيئات الاجواء، لإجراء الانتخابات المجلس التأسيسي والتي اجريت فعلا في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١١ تحت رعاية الحكومة الانتقالية ، وقد صدرت الحصيلة النهائية للانتخابات للمجلس التأسيسي التونسي يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ واستأثرت حركة النهضة الإسلامية بالعدد الاكبر من المقاعد حين حصلت على٩٠ مقعدا من أصل ٢١٧ بالمجلس التأسيسي، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية بـ ٢٩ مقعدا ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بـ ٢٦ مقعدا. فيما حصل حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات على ٢٠ مقعدا مقابل ١٦ مقعدا للحزب الديمقراطي التقدمي. وذهبت خمسة مقاعد لكل من حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي وأربعة مقاعد لحزب آفاق تونس وثلاثة مقاعد لحزب العمال الشيوعي التونسي ومقعدان لكل من حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب فيما حصلت ١٦ قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها[٢].

وكانت من اولى مهام المجلس التأسيسي المنتخب إعادة صياغة الدستور وتعيين حكومة مؤقتة . وقد توافقت القوى السياسية الفائزة في الانتخابات، على تشكيل حكومة ائتلافية على اختيار المنصف المرزوقى[*] (رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية) رئيساً مؤقتاً للبلاد، والأمين العام

[١] المنجي السعيدي ، تونس تعتزم الترخيص للاحزاب المحظورة ، الشرق الاوسط، العدد ١١٧٦١، ٢٠١١/٢/٩.

[٢] سالم الأبيض،تحولات الخارطةالسياسيةفي تونس ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال ، مركز الدوحة للسياسات الاستراتيجية.

[*]محمد المنصف المرزوقي في ٧ /٧/ ١٩٤٥ في قرمبالية. تنحدر عائلته من الجنوب التونسي. درس بطنجة حتى عام ١٩٦٤ حصل خلالها على شهادة الباكالوريا قبل السفر إلى فرنسا لمتابعة الدراسة في جامعة ستراسبورغ. اعتقل في مارس=

لحزب النهضة، حمادى الجبالى[**] رئيساً للوزراء، فيما تولى مصطفى بن جعفر[***] (رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات) رئاسة المجلس التأسيسي، في مسعى لتحقيق أكبر قدر من التوافق بين القوى السياسية في بلد عُد نموذجاً في تحقيق ثورة أحدثت نقلة سياسية كبيرة[1].

في الانتخابات التي تلت الثورة كان الإسلاميون هم القوة الاكثر تنظيما والاكثر قدرة على الاستقطاب ، وهو ما أوجد شريحة اجتماعية ليست صغيرة تميل إلى انتخابهم تأثرا بهذا الجو الداعم. لكن الأهم ربما كان غياب الأحزاب القوية التي يمكن أن تشكل عنصرا منافسا، ومن ثم ميل قطاع مهم من المشاركين في الثورة إلى دعمهم انطلاقا من تخريب خطابهم الذي يؤكد إنهم

=١٩٩٤ وقد أفرج عنه على خلفية حملة دولية .أسس مع ثلة من رفاقه المجلس الوطني للحريات في ١٠ كانون اول عام ١٩٩٧. وقد اختير أول رئيس للجنة العربية لحقوق الإنسان من عام ١٩٩٧ .غادر إلى المنفى في كانون الاول ٢٠٠١ ليعمل محاضراً في جامعة باريس. حيث بقي هناك حتى أعلن عن عزمه العودة انتخب رئيساً مؤقتاً لتونس في ١٢ كانون الاول ٢٠١١ بواسطة المجلس الوطني التأسيسي بعد حصوله علي أغلبية اصوات المجلس. ويعد الرئيس الرابع لتونس. وهو مفكر وسياسي تونسي ومدافع عن حقوق الإنسان.

[**]ولد حمادي الجبالي في سوسة بتونس سنة ١٩٤٩ والتحق بكلية الهندسة في جامعة تونس ثم انتقل منها إلى جامعة باريس حتى بات مهندسا أولا في الطاقة الشمسية. تحصّل على شهادة الهندسة الميكانيكية من جامعة تونس، ثمّ على ماجستير في الطاقة الضوئية الجهدية من باريس. التحق بمؤسسات حركة النهضة التونسية. طالته حملة الاعتقالات التي شنها الحبيب بورقيبة ضد الإسلاميين في تونس،. وقد انتخبه مجلس الشورى في سنة ١٩٨٢ رئيسا للحركة. تمت محاكمته إبان عهد الرئيس التونسي بن علي بتهم عدة فحكمت عليه المحكمة العسكرية سنة ١٩٩٠ بالسجن ستة عشرا عاما قبل أن يضرب عن الطعام سنة ٢٠٠٢ ثم أفرج عنه في شباط ٢٠٠٦ كلفه الرئيس المؤقت المنتخب المنصف المرزوقي رئيساً للوزراء في ١٣ كانون الاول ٢٠١١. ويكيبديا الموسوعة الحرة.

[***]ولد مصطفى بن جعفر في العاصمة تونس في ١٢/٩/ ١٩٤٠ درس الطب في فرنسا ثم عاد إلى تونس عام ١٩٧٥ بدأ حياته السياسية في نهاية خمسينيات منتمياً إلى الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بزعامة الرئيس السابق الحبيب بورقيبة قبل أن يخرج عنه وانضم بعدها إلى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي خرج عنها لاحقاً ليؤسس عام ١٩٩٤ حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي تم الاعتراف به في عام ٢٠٠٢ تمكن بعدها مصطفى بن جعفر من الترشح للرئاسة أمام زين العابدين بن علي عام ٢٠٠٩، نشط في جمعيات حقوق الإنسان وجذب إلى حزبه كثيراً من الناشطات العلمانيات، حل حزبه ثالثاً في الانتخابات البرلمانية.

[1] وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الانتخابات التّونسيّة محطّة تاريخيّة على طريق التّحوّل الدّيمقراطي، تقدير حالة، على موقع www.dohainstitute.org ص٢. وللمزيد من التفاصيل الاعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التونسية ٢٠١٢/١١/١٥ .

يمتلكون حلولا لمشكلات المجتمع والطبقات الاجتماعية الفقيرة[1]. وهذا ما جعل هذا القطاع من الشعب يعتقد أن عليه تجريب هؤلاء، وقد كان لهذا التحدي دور مهم في أن يحصد الإسلاميون العدد الأكبر من أعضاء البرلمان وان يشكلوا الحكومة . وأن يصبحوا هم السلطة الجديدة،هذا الأمر أخاف وأربك قطاعا كبيرا من اليسار والعلمانيين[2]. وبالتالي فان الإسلاميين قد حصدوا كل اللوم على ما يحدث في بلادهم من قلاقل وأزمات وهم في موضع تشكيك من منافسيهم ، والمشكلة التي يعانيها الإسلاميون الحاكمون في تونس انه متهمون من جميع القوى السياسية المعارضة لهم كالعلمانيين والقوى الوطنية المختلفة الناشطة في بلادهم وحتى السلفيين الذي يواجهون سلطة الحكومة كل يوم. والقوى التي دخلت في الائتلاف الحكومي توجه اتهاماتها لحزب النهضة الحاكم الذي يعد الطرف الأكبر في الائتلاف من جهة ثالثة .

المطلب الثاني: اهم المشكلات التي تواجه حركة النهضة والائتلاف الحاكم في تونس.

لقد تعرضت البلاد لعدد من المشكلات السياسية التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٢، أي بمرور اكثر من عام على انتخاب المجلس الذي لم ينجح وحتى منتصف عام ٢٠١٣ في وضع مسودة متفق عليها للدستور، الأمر الذي ترتب عليه تأخر إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن أنها ستُجرى مبدئياً في حزيران٢٠١٣، أي بتأخير ثمانية أشهر كاملة عن التاريخ الذي كان يُفترض فيه إجراء الانتخابات. وكذلك واجهت الحكومة الائتلافية الكثير من المشكلات سواء على الصعيد السياسي ، مع تصاعد الخلافات مع احزاب المعارضة التي ترى ان الفترة الانتخابية للحكومة قد انتهت بانتهاء عام بعد تشكيلها والمفروض تشكيل حكومة توافقية بعد انتهاء مدة الشرعية الانتخابية للحكومة بانتهاء مدتها للحكومة ، ولا سيما أن مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس، بما فيها حركة النهضة، كانت قد اتفقت قبل اجراء انتخابات ٢٠١١ على ألا تتجاوز مدة عمل مجلس الوزراء عاما واحدا. وكذلك اتسام عمل واداء الحكومة بالضعف ، خلال المرحلة الانتقالية،

[1] http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/featur/2011/11/15/feature-01.

[2] رشيدخشانة ، خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة،، المركز العربيللابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١١، ص٣.

واكدت المعارضة على أهمية تشكيل حكومة جديدة تعتمد التوافق بعد انتهاء مدة المجلس التأسيسي ، وهذا ما تفرضه طبيعة المرحلة الانتقالية، مطالبة بإجراء تعديل وزاري، و تلقى دعوتها مساندة من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، شريك حركة "النهضة" في الائتلاف الثلاثي الحاكم، حيث دعا الرئيس المؤقت منصف المرزوقي في الأول من كانون اول ٢٠١٢ إلى تشكيل حكومة كفاءات مصغرة لا تقوم على أساس الائتلاف أو الولاءات الحزبية . وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية فقد ورثت الحكومة أوضاعاً متدهورة من آثار سياسات النظام السابق. وقد أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري للبلاد خلال عام ٢٠١٢ ، وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي، موضحاً أن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها البلاد أسهمت في تقلص مستوى الموجودات الصافية من النقد الأجنبي إلى حدود لم تعرفها من قبل[١].

وقد واجهت الحكومة الائتلافية انتقادات شديدة ، لعدم قدرتها على تقديم حلول عملية لارتفاع نسب البطالة بين التونسيين، وارتفاع نسبة الفقر، خاصة في الجهات المحرومة وفي الأحياء الشعبية. وتقدر وزارة الشئون الاجتماعية في الحكومة التونسية عدد العاطلين بـ٧٠٠ ألف عاطل، ٦٩% منهم تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً، في حين تقدر الإحصاءات غير الرسمية عدد العاطلين في تونس بنحو ٨٥٠ ألفاً ، في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الفقر في تونس إلى ٢٤,٧٪ ، وترتفع هذه النسبة في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد، والتي تشهد احتجاجات متواصلة، مطالبة بتحسين ظروف المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتوفير الخدمات الأساسية المفقودة في تلك المناطق. ومن الأسباب الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الحكومة التونسية تراجع الاستثمارات الأجنبية، وتراجع نشاط قطاع السياحة الذي يمثل شرياناً رئيساً للاقتصاد التونسي بفعل حالة عدم الاستقرار التي تحياها البلاد، ولذلك تبذل الحكومة جهوداً مضنية لتأكيد ترحيبها بالسائحين والشركات[٢].

---

[١] **وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للابحاث والدراسات ، مصدر سبق ذكره،ص–ص ٣–٤.**

[٢] **المولدي الأحمر ، الانتخابات التونسية خفايا فشل لقوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الاسلامي ، ، المركز العربيللابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١١، ص٣–٤.**

وبخصوص الملفات الاخرى التي تواجه الحكومة فان ملف الامن على راسها، اذ وسط تدهور الأوضاع الأمنية التي تسببت في انكماش الاقتصاد في ضوء توتر العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وحركة النهضة الطرف الاكبر في الحكومة ، فقد شلّ إضراب عام محافظة سليانةغربي تونس في ٢٧ تشرين الثاني٢٠١٢، اذ طالب المحتجون بطرد المحافظ المحسوب على حركة النهضة. وكذلك شهدت مدينة قفصة وسط البلاد فيتشرين اول ٢٠١٢ اشتباكات بين محتجين ضد السياسة الاجتماعية للحكومة ومجموعة من المؤيدين لحزب النهضةالحاكم، وكان للتيار السلفي دور في تدهور الوضع الامني ، اذ وقعت مواجهات واسعة بين عناصر سلفية وقوات الأمن في ولاية منوبة، وفي ٣٠ تشرين اول ٢٠١٢أسفرت عن مقتل شخصين من التيار السلفي، شاركا بمهاجمة مركز للحرس الوطني متسلحين بالزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء، واستمر التوتر مع تسجيل حالات اعتداء على رجال الحرس الوطني. وكان من أخطر الحوادث الأمنية التي شهدتها تونس، هي الهجمات التي شنّها عدد من العناصر السلفية على السفارة الأمريكية في ايلول ٢٠١٢، والتي أضيفت إلى أسباب الخلاف بين الحكومة الإسلامية وأحزاب المعارضة حول الطريقة المثلى للتعامل مع المتطرفين[١].

وفي الواقع أن الثورة التونسية قامت من أجل معالجة مشكلتين رئيسيتين: المشكلة الأولى هي التوزيع العادل للثروة، والمشكلة الثانية هي التوزيع العادل للسلطة، فالسلطة كانت محتكرة والثروة كانت محتكرة، الأحزاب والنخب السياسية حققت مكاسب كبرى لأنها أصبحت لها تأثيرات فالأحزاب أصبحت لها وقفات وأصبحت تظهر في الإعلام وتشارك في العملية السياسية ولكن الثورة لما قامت، قامت من اجل مطالب اجتماعية من أجل التشغيل والتنمية ومن أجل رفع الفقر والحد من التهميش، إلى حد الآن الأحزاب السياسية في الترويكا لم تستطع أن تحل هذه المشكلة أو أن تحد على الأقل من نقمة الشباب الموجود في المناطق المهمشة ورغبته في العمل والحد من الفقر وغيره، فهناك نسبة تتجاوز المليون مواطن تحت خط الفقر[٢].

[١] إيمان أحمد عبد الحليم ،مأزق المرحلة الانتقالية في تونس ،٨ كانون الاول ٢٠١٢، على موقع http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2825.aspx ص٢

[٢] المصدر نفسه، ص٣.

وحتى بالنسبة للصراعات مع القوى السياسية المضادة فهناك صراع بين الترويكا الحاكمة مع القوى السياسية المضادة حول قضايا سياسية عدة ، والجميع يلومون النهضة على قضايا عدة ولكن لا يوجد نقاش بين هذه الأحزاب حول القضايا الاجتماعية الحقيقية التي هي الوحيدة الكفيلة بمعالجتها، التي يمكن من خلالها إحداث استقرار اجتماعي لأن ،التعددية السياسية في ظل غياب استقرار اجتماعي الذي هو صمام أمان الاستقرار الأمني ستكون فوقية ولن يكون منها جدوى.والأمر يتطلب إجراء حوار وطني حقيقي بين جميع الأطراف بدون استثناء وبدون إقصاء من أجل الخروج من هذه الأزمة. فالأولوية هي لبناء نظام ديمقراطي حقيقي لكي تستمر الدولة لكي تستمر الحريات لكي تمنع عودة الاستبداد وعودة الفساد ثم بعد إذن سيكون هناك فرصة لحوار وطني من اجل محاربة الفقر وحل مشكلة البطالة وغيرها[1].

كما وجهت اتهامات لحركة النهضة حول سعيها لإقامة نظام إسلامي تفرض فيه الشريعة وتتدخل الدولة في فرض التدين على المجتمع ، ويتم الغاء الكثير من المكتسبات القانونية التي حصلت عليها المرأة ، الا اننا نجد ان حركة النهضة تعد من رواد التقدميين الإسلاميين ومع ذلك هنالك نقاش في تونس حول القبول بشرب الخمر، وقبولها بالحفاظ على مكتسبات المرأة التونسية التي ضمن لها القانون التونسي حقوقها كاملة خلال عقود ما بعد الاستقلال، او التدخل في حرية ارتياد السواح والمواطنين للشواطئ، وهناك اتفاق حول شكل العلمانية الذي تتصوره الحركة لتونس، ويجيب راشد الغنوشي المفكر الاسلامي وزعيم حركة النهضة التونسي على ذلك فيقول ((أكدنا ولا نزال نؤكد على مبدأ الحرية، مبدأ الحرية مبدأ أساسي في الإسلام.. لأنه الذي يفتقد حريته، لا حرية له لا دين له، كالذي لا عقل له لا دين له فالدين هذا موجه لأناس أحرار ولأناس عقلاء فمن فقد حريته فليس مكلفا بالشرع ومن ثم فنحن نثق بالناس نثق بعقولهم وفي حريتهم ولا نرى أن من مهمة الدولة أن تفرض نمطا من الحياة، تفرض نمطا معينا تتدخل في ملابس الناس، تتدخل فيما يأكلون وما يشربون وما يعتقدون وتتدخل في مساكنهم ، وظيفة الدولة أن توفر إطاراً عاماً للمجتمع يتعايشون فيه ويبدعون فيه ويتعاونون فيه ويتدافعون أيضا حتى

[1] المولدي الاحمر ، مصدر سبق ذكره، ص٦.

يتبلور لديهم رأي عام وثقافة عامة، والدول التي مارست والتي حاولت أن تطبق الإسلام عن طريق أدوات القمع أدوات الدولة نرى الناس يتفلتون من الإسلام)[1].

وفي سؤال حول طبيعة النظام الحاكم في تونس يرى الغنوشي ان (تونس ليست دولة علمانية، تونس دولة إسلامية بتعريف دستورها البند الأول في الدستور القديم والجديد أيضا لان النخبة التونسية متفقة على الإبقاء على البند الأول من الدستور الذي ينص على أن تونس دولة لغتها العربية ودينها الإسلام، فالدولة التونسية ليست بلا دين.. لكن فقط هذا الدين من يترجمه في الواقع من يترجمه في القانون وفي الثقافة وفي التعليم وفي الإعلام من يترجمه، ليست هناك مؤسسة تنطق باسم الإسلام تحتكر تفسير الإسلام، وبالتالي فتفسير الإسلام هو التدافع الاجتماعي، المجتمع من خلال تدافعه من خلال المساجد ووسائل الإعلام والنوادي الثقافية ودور الجامع عموما يعني يتبلور مفهوم الإسلام هذا هو الذي يصعد إلى أجهزة الحكومة التشريعية والثقافية فتترجمه سياسات وقوانين ولكن ليست النهضة ناطق باسم الإسلام حتى تقول يعني هذا هو الإسلام، أما ما تقول فقط تريد أن ارفع التباسا يعني الخمر حرام والنهضة ليست ممن يحل الحرام يعني فما حله الله حلال وما حرمه الله حرام لكن ما يطبق وكيف نطبق ذلك في الواقع هذا هنا، هذا هو السياسة الشرعية)[2]. وأضاف في عهد بورقيبة أو بن علي، أرادت السلطة أن تفكك عناصر الهوية العربية الإسلامية لتونس وتركبها على نحو آخر، ولذلك ظل هنالك قمع باستمرار لان الدولة حملت رسالة تعدها تحديثية وتريد أن تفرضها بالقوة على الناس فتفلت الناس وتولدت الحركة الإسلامية، الحركة الإسلامية ولدت لأنها عارضت هذا النهج في تفكيك عناصر الهوية ودافعت عن هوية البلد وربطت بين عناصر الهوية وبين عناصر الحداثة من حريات عامة وخاصة وديمقراطية وما إلى ذلك، إذن نحن لا نعول على أدوات الدولة في فرض نمط معين وإنما نثق في المجتمع ونثق في أدواته ونترك للناس أن يتدافعوا وفي النهاية سيتبلور من ذلك رأي عام[3]. ان الحركات الاسلامية

---

[1] ايمان عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص٤.

[2] المصدر نفسه، ص٥.

[3] راشد الغنوشي ، مساهمة الإسلاميّين أحد مكوّنات التحوّل الديمقراطي لكنّهم مطالبون بتطوير رؤاهم وبرامجهم، http://www.sudanile.com/2008-05-19-19-45-21/45544-q-q.htmK ١٨/١٠/٢٠١١م ص ١.

عادة تفتقد للمصداقية من قبل القوى السياسية الاخرى وهي ترى انهم قوى برغماتية تظهر غير ما تبطن وان هدف هذه الحركات تصب بالنهاية في رغبتها بإقامة الدولة الدينية التي تمكنهم من الحكم بصورة منفردة بدون السماح بحرية الراي والراي الاخر الذي تقوم على اساسه الدولة الديمقراطية وقد حاول الغنوشي انكار هذه التهم في الكثير من حواراته وتنظيره سواء قبل حدوث الثورة التونسية او بعدها.

وتحدّث زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي عن تجربة شراكة الحركة مع القوى العلمانية قائلا: "دخلت الحركة الإسلامية السياسة في تونس من باب مواجهة الاستبداد، لذلك ظلّت الحركة تدور مع الحرّية وتحالفت مع كلّ أنصار الحرّية. وقد أسّسنا مع العلمانيّين المعتدلين وثيقة ثقافية ديمقراطية، سهّلت علينا التحالف مع القوى الديمقراطية العلمانية."

وأشار إلى أن حركة النهضة تساهم بحكم حصولها على الأغلبية مع حلفائها في المجلس التأسيسي في صوغ مسودة دستور ديمقراطي، موضّحًا أنّ النصّ الآن جاهز، وسيطرح للتداول والنقاش، لكن هناك مشكلة لا تزال معلقة وهي الخلاف بشأن طبيعة النظام، هل يكون برلمانيًّا أم رئاسيًّا. وأكّد أنّ حركة النهضة تساند النظام البرلماني لأنها ترى أنّ الاستبداد دخل تونس من باب النظام الرئاسي[1]. وهذا الملف يعد من الملفات المهمة التي تواجه الحكومة التي تتراسها حركة النهضة، من داخلها اهمه الخلاف بين اطراف الائتلاف نفسه واهمها شكل النظام السياسي القادم للبلاد اذ كان حزب النهضة متفقا مع زعيمه على الترويج لإقامة نظام برلماني تخلصاً من النموذج الرئاسي الذي حكم البلاد عقود عدة بعد الاستقلال وكانت نتيجته الأهم إقامة حكم الفرد والنخبة على حساب الديمقراطية والمشاركة السياسية[2]، فيما كان رأي الرئيس المنصف المرزوقي إقامة النظام الرئاسي املا بالانتفاع من مزايا هذا النظام في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في هذه الحقبة الصعبة التي تعرفها تونس، وهذا الراي يتفق به مع المرزوقي رئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر عندما وجه له سؤال حول طبيعة النظام المقترح لتونس في الدستور الدائم فكان رايه ان يكون المطروح بالنسبة لنا هو نظام رئاسي معدل. فالرئاسي المعدل يعني يعطي

[1] المصدر نفسه ص٢– ٣.

[2] المنصف المرزوقي ، تونس الى اين ، المعرفة وجهات نظر ، الجزيرة. نت.

صلاحيات لرئيس الحكومة لكن لا يترك لرئيس الدولة منصباً شرفيا فقط للأعياد والاحتفالات الرسمية[1].

وفي ظل التوافق توصل الطرفان لاتفاق خاصة ان سياسة حكومة الائتلاف في تونس تتجه نحو التوفيق بين الاختلافات التي تحمله ايديولوجية كل منها، لغرض التوصل الى حل ثالث يرضي أطراف التحالف الحاكم ويقنع خصومه ويرضي الجمهور وهذا ما حدث بالنسبة لطبيعة النظام السياسي التونسي الذي ستعتمده البلاد، اذ أعلنت أحزاب الائتلاف الحاكم في تونس عن خارطة طريق لما تبقى من المرحلة الانتقالية وحتى الانتخابات المقبلة، جاء ذلك في بيان مشترك بين حزب »النهضة الإسلامي. وحزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» وحزب «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.وقال البيان إنه تم الاتفاق «على اختيار نظام سياسي مزدوج يُنتَخَب فيه رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ويضمن التوازن بين السلطات وداخل السلطة التنفيذية. وهناك مشكلة قدوقعت بها الحكومة التونسية الانتقالية وعلى راسها حركة النهضة كبرى الاحزاب في الحكومة بعد انتهاء الفترة الانتخابية للجمعية الانتقالية وللحكومة، مما ادى لاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات.

الخاتمة :

لقد عانت حركة النهضة في تونس بشكل خاص، ومجمل التيار الاسلامي من القمع والاقصاء خلال حقبتي بورقيبة وبن علي، ولم يسمح لها بالعمل السياسي الا لمدد محدودة في ظل حكم الرئيسين، اذ كان لكل منهما هدفه الخاص من ذلك،فالاول ارتأى السماح للحركة بالعمل بدون منحها ترخيصاً سياسياً املاً بضرب التيارات القومية واليسارية، الا انه سريعا ما قمع الحركة لتخوفه من خروجها عن السيطرة ، وكذلك الرئيس بن علي الذي اعلن السماح للحركة بحرية العمل السياسي في ظل ادعائه بتغيير الاوضاع السياسية ومنحها الفرصة للانفتاح ، لكنه بالنهاية عمد الى ضربها ، وتصفية انصارها بين الاعتقال والنفي الى الخارج ، كان دور الحركة ضعيفا ومحدودا ، لكن وضعها اختلف بعد نجاح الثورة اذ اصبح دورها واضحا ومهما واستطاعت تحقيق نجاح في الانتخابات التشريعية للمجلس التأسيسي، رغم انه لم يكن نجاحا كبيرا، الا انه سمح لها

[1] احمد منصور برنامج بلا حدود، لقاء مع مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التاسيسي التونسي ، ٢٠١٢/١٢/١٤.

بتشكيل حكومة ائتلافية مع احزاب اخرى. ان المهمة الموكلة لحركة النهضة عدت تحدياً لها اذ انها اعتادت ان تكون في المعارضة لذا كان من الصعب عليها ممارسة الحكم خاصة في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها تونس ولا تزال، لهذا صعب عليها حلحلة المشكلات والازمات. لان من يمارس المعارضة ليس من السهل عليه ممارسة الحكم لكن التجربة لا يمكن الحكم عليها الا بعد انتهائها، وقد اوقعتها قلة خبرتها فعلا بالكثير من الاشكاليات واجبرتها القوى السياسية الاخرى ، على التخلي عن رئاستها المباشرة للحكومة بعد تأخرها في الاعداد للدستور، وانتهاء الفترة التي حددت للمجلس التأسيسي والحكومة التي تنتهي بسنة واحدة ، واستمرت اكثر من علم ونصف . لقد فشلت تجربة الاخوان المسلمين في مصر وتم اقصاؤهم بسبب فشلهم وعدم امتلاكهم المرونة الكافية لتلافي الاخطاء والتواصل مع الخصوم مما ادى لاتفاق خصومهم ضدهم واقصائهم، اما الاسلاميون في تونس ممثلين تحديدا بحركة النهضة، فانهم كانوا اكثر مرونة واستطاعوا التوصل لحلول وسط تمنحهم الفرصة الثانية للعودة في الانتخابات التشريعية القادمة بانتصار مقبول بالنسبة لهم ولخصومهم.

Islamists in Tunisia between Opposition and Power

Dr. Haifa A. Mohammad

Abstract

The research deals with the islamists In Tunisia particularly the movement of en-Nahda (the renaissance). It studies its political role both when it was in opposition in the two periods of the presidents Habib Bourquiba and Zine el-Abidine bin Ali .Through these periods it exposed to repression and marginalization. As well as, the study sheds light on the reasons behind that. The study deals also with the role of the movement when it was in power. It highlights the movement attitude about the revolution and democracy, and the role of en-Nahdween after the uprising which gave them chance to exercise an important political role when they formed a coalition government .The paper analyzes their political role during two periods and the extent of their political experience.